

مجلة



الأقتصاد المعاصر

مجلة علمية «سداسية»، محكمة تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير - المركز الجامعي - خميس مليانة - الجزائر.
العدد: 08 أكتوبر 2010

مجلة

الاقتصاد المعاصر

لجنة التحرير:

- أ. سعيد منصور فؤاد
- أ بولفراد يوسف
- أ. بن عناية جلول
- أ. زنيني فريدة
- د. جليد نور الدين

اللجنة العلمية:

- أ.د: بن حبيب عبد الرزاق- جامعة تلمسان -الجزائر.
- أ.د: أندري جوايال - جامعة كيبك - كندا .
- أ.د: محمد جودت ناصر - جامعة دمشق- سوريا.
- أ.د: هنري فرانسوا هينار -CERDI- جامعة اوفرين كلابيرمون-فرون , فرنسا.
- أ.د: باتريك بلان, CERDI, جامعة اوفرين كلابيرمون-فرون - فرنسا.
- أ.د: عريف صلاح الدين جامعة ايفري فال ديسون- فرنسا.
- أ.د: قدي عبد المجيد - جامعة الجزائر - الجزائر.
- أ.د: باشي احمد - جامعة الجزائر - الجزائر.
- أ.د: شرابي عبد العزيز - جامعة قسنطينة - الجزائر.
- أ.د: محفوظ بن عصمان - جامعة عنابة - الجزائر.
- أ.د: بورحلة علال - جامعة سيدي بلعباس - الجزائر.
- أ.د: بلعربي عبد الحفيظ - جامعة الزيتونة - الاردن.
- أ.د : بوكابوس سعدون - جامعة الجزائر- الجزائر.
- أ.د : خالفي علي - جامعة الجزائر- الجزائر.
- أ.د: دربال عبد القادر - جامعة السانبة وهران - الجزائر.
- د: أغروت أحمد- جامعة سالفورد-مانشيستر - بريطانيا.
- أ.د: آيت زيان كمال - مدير معهد العلوم الاقتصادية- خميس مليانة -الجزائر.
- د: أوسرير - خميس مليانة - الجزائر.
- أ.د: أميمي حورية -خميس مليانة -الجزائر.
- د: بن بوزيان - جامعة تلمسان - الجزائر.
- د: زياني الطاهر - جامعة تلمسان -الجزائر.
- د. زكان احمد - INPS - الجزائر -
- د: نوري منير - جامعة الشلف - الجزائر.
- أ.د: كشاد رابح - جامعة البليدة - الجزائر
- د: برييش السعيد - جامعة عنابة- الجزائر.
- د: نوارة قايد تليلان - جامعة بجاية - الجزائر.

الرئيس الشرفي للمجلة:

السيد: بن عباد الطيب فرحات
 مدير المركز الجامعي خميس مليانة

مدير المجلة :

أ.د. آيت زيان كمال

مديرة النشر:

أ.د. أميمي حورية

رئيس التحرير:

د.أوسرير منور

استعلامات، معلومات و اقتراحات:

معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
 المركز الجامعي خميس مليانة

Mail: revue_km@yahoo.fr ; kaitziane@yahoo.fr
 Tel:21327660329 Tel/fax :21327662816 Fax21327664863
 ALGERIE: 500 DA le numéro, ETRANGER 15 US le numéro

الصفحة	الكاتب	العنوان	الرقم
07	أ.بن أشنهو سيدي محمد أ.د. بن حبيب عبد الرزاق جامعة تلمسان	دراسة المكونات المؤثرة على الوفاء بالعلامة التجارية باستعمال نماذج المعادلات المهيكلية: حالة مستعملي خدمات الهاتف النقال Djezzy.	01
25	د. حمداوي الطاوس أ.د. صاري محمد جامعة عنابة	تحليل عائد ومخاطرة الاستثمار في أسهم بورصة الجزائر: دراسة تطبيقية على أسهم الأوراسي وصيدال	02
45	أ.داودي محمد أ.د. بن بوزيان محمد جامعة تلمسان	السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر (دراسة نظرية وقياسية)	03
69	د. شاكر تركي اسماعيل جامعة فيلاليفيا - الأردن	أثر المزيج التسويقي على إعادة تحديد الوضع الاستراتيجي. "دراسة ميدانية على شركات الاتصال اللاسلكية الأردنية"	04
85	د. بابا عبد القادر جامعة مستغانم	البورصة وإشكالية تمويل المؤسسات في الجزائر	05
95	الاستاذة جبار جميلة المركز الجامعي لخميس مليانة	الوقف العام في التشريع الجزائري و دوره في التنمية الاقتصادية	06
107	د. سليمان زناقى م.ج. بعين تموشنت - الجزائر	التدقيق و إشكالية قياس فعالية الأنظمة والإجراءات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	07
117	الاستاذة بوشعور رضية أ.د. بلقاسم مصطفى جامعة تلمسان	القياس المتوازن للأداء في المؤسسة (دراسة نظرية)	08
125	الاستاذة زيني فريدة المركز الجامعي خميس مليانة د. نوري منير جامعة الشلف	الولاء التنظيمي وأثره على أداء العاملين دراسة ميدانية على العاملين في فندق خليج الشمس بمنطقة الحمامات في الجمهورية التونسية	09
143	أ. بدو محمد جامعة عنابة	دور نظام المعلومات في ميكانزمات صناعة قرارات السياسة الاقتصادية	10
151	أ. عبد القادر خدأوي مصطفى الاستاذة خلفاوي مونية م.ج. بخميس مليانة	تخطيط احتياجات القوى العاملة باستخدام البرمجة الخطية	11
169	أ.بن لدغم فتحي أ.مولاي خنير رشيد الاستاذة ستيتو مليكة جامعة تلمسان	أثر التحرير المالي والمصرفي والطلب على النقود على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية	12
189	د. بن حميدة محمد أستاذ محاضر - جامعة سعيدة	تكاليف الجودة و اللجوء في المؤسسات	13
197	الاستاذة بن يخلف زهرة جامعة بشار	تحليل موقف الفرد الجزائري من ظاهرة الرشوة (دراسة استطلاعية حول ظاهرة الرشوة بالجزائر)	14
225	أ. بكوش كريمة م.ج. بخميس مليانة	دور الإبداع التكنولوجي البيئي في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة	15
237	الاستاذة: دروازي يمين جامعة بومرداس	دراسات الجدوى الاقتصادية كمدخل لإنجاح المشروعات الاستثمارية	16
251	أ. بلحمدي سيدعلي م.ج. بخميس مليانة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفكر الاقتصادي المعاصر	17
261	د. الفضيل رتيبي جامعة البليدة	سوسيولوجية المنظمة وثقافة التنظيم	18

السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
حالة الجزائر (دراسة نظرية و قياسية)

أ.داودي محمد

أ.د. بن بوزيان محمد

جامعة تلمسان

ملخص:

من خلال هذه الدراسة سنحاول أن نسلط الضوء على العلاقة التي تجمع السياسة المالية بأدواتها المعروفة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، هذا الأخير قد عرف تطورا واضحا في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي، و من تم سنحاول معرفة مدى تأثير أدوات السياسة المالية على زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 2008، بالاستعانة بنموذج VAR و الاستجابات الدفعية.

Abstract :

This study evaluates the impact of fiscal policy on Foreign Direct Investment(FDI) in Algeria. The FDI is become an important phenomenal in Algeria . We use for evaluates de relationship between the derminants of foreign direct investment(of fiscal policy) the VAR model and responses impulsion for period (1970-2008).

مقدمة:

لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغير الذي عرفه النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية والذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنمية جديدة، والتي تجلت معالمها في السياسة المالية المنتهجة خلال فترة التخطيط ثم فترة الإصلاحات وما بعدها، فهل كان لهذه التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وخاصة على مستوى السياسة المالية، الأثر على زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

هذا ما نحاول التعرف عليه في هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، موضحين بعد ذلك محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث السياسة المالية، ثم سنعرض على تتبع مسار العلاقة ما بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انطلاقاً من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة الإصلاحات وما بعدها. وفي الأخير سننتهي بدراسة قياسية لهذه العلاقة مستخدمين نموذج VAR وإظهار الصدمات في الاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن أحداث صدمة إيجابية على مستوى مختلف المتغيرات المحددة له في الدراسة مستخلصين أهم النتائج.

1- تذكيرة نظرية:

يتسع مجال التحليل النظري لظاهرة جاذبية دولة معينة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويتميز بتعدد الجوانب. إن الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان تجمع في طياتها أمور لها صلة وثيقة بالشركات الأجنبية المستثمرة خارج حدودها الوطنية، وأمور أخرى ترتبط بخصوصيات مناخ الاستثمار في البلد المضيف أو المستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ترتكز "نظرية تنظيم الشركة" على التنظيم الصناعي وهي تساهم إلى حد كبير في شرح وتفسير عمل الشركات متعددة الجنسيات وميكانيزمات الإنتاج الدولي. إذا تكلمنا هنا على الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتبر من أهم صور تدويل الإنتاج الدولي والتي بدأت أول بوادرها تظهر إلى الوجود منذ نهاية الستينات (1960)، حيث تطورت بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. تم اتساع نطاقها لتستحوذ هذه الشركات على مراكز جغرافية متعددة واسعة في العالم، ووسعت من نشاطها وتخصصاتها بوتيرة سريعة وكان ذلك جلياً منذ نهاية الثمانينات (1980).

أول التحاليل النظرية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والتي اهتمت بشرح المنافسة غير التامة والاحتكار التي تميزت بها هذه الشركات، كانت في أواخر الخمسينات (1950)، ولعل من أهمها نظرية "دورة حياة المنتج" ¹ 1966 Vernon ونظرية "العالمية" ¹ 1968 Hymer ونظرية "تنوع المنتجات" ² Caves

¹Vernon R, International investment and international trade in the product cycle, Quarterly journal of economics, May 1966, Vol 80, Issue 2, page 190.

1971-1974 . و ما هو ملاحظ في ما يخص محتوى هذه النظريات المذكورة، أما اشتركت في نقطتين أساسيتين، أولها أنها قد اعتنت بشرح و تحليل السبب الذي يجعل من شركة معينة شركة عالمية، أو شركة متعددة الجنسيات و هي النقطة الأساسية و الجوهرية في التحليل. أما النقطة الثانية تمثلت في اعتماد الشركات الأمريكية كنموذج لشركات دولة مستثمرة في الخارج.

بداية من السبعينات ظهرت محاولات أكثر جدية و أكثر فعالية من اجل شرح و تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و في هذا الصدد نجد النظرية الإلكتيكية أو الانتقائية Théorie électrique أو إشكالية OLI³ الذي جاء بها Dunning 1974-1980-1993 . و التي سمحت لنا بفهم أكثر لظاهرة تموقع و ارتحال الشركات متعددة الجنسيات سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة. إن الفكرة الجوهرية التي تنبع من هذه النظرية تتمثل في كون الشركة متعددة الجنسيات تمتلك ميزة نوعية Ownership ستختار الاستثمار في موقع أو منطقة جغرافية محفزة و جذابة، حتى تستطيع أن تستغل هذه الميزة النوعية بأقل التكاليف الإنتاجية الممكنة عالميا. و على أساس كل ما ذكرناه، كيف يمكننا أن نحدد موقع أو منطقة جغرافية جذابة و محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر؟ إن جاذبية منطقة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بمجموعة من المتغيرات و لا يمكن حصرها في عامل واحد أو متغير واحد. بصفة عامة الدراسات القياسية في هذا المجال قد اهتمت بتكلفة اليد العاملة و نوعيتها و كذا نوعية البنية التحتية و المؤسسات العمومية، و كذلك اهتمت بالدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الوطنية (السياسة التجارية، سياسة سعر الصرف، السياسة الجبائية...) و كذلك اهتمت كثيرا بحجم السوق The market size . فنجد كل من أعمال Root و Ahmed⁴ 1978-1979، و التي تتكون من مجموعة من المتغيرات المفسرة للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، و هي حجم السوق (اعتمادا على أعمال Goldberg 1972)، نوعية البنية التحتية، الانفتاح التجاري، مستوى الاندماج الاقتصادي، الاستقرار السياسي. كذلك أعمال Mody و wheeler⁵ 1992، فقد اعتمدا على مجموعة من المتغيرات التي تشرح الظاهرة، و تتمثل كذلك في حجم كبير للسوق، تكاليف متدنية لليد العاملة، النسيج الصناعي (وجود مناطق صناعية) و هذا الأخير يعتمد أساسا على توفر بنية تحتية متطورة و تطور صناعي سريع. و يضيف كل من Mody و wheeler أن هذه المتغيرات ترتبط كثيرا بمستوى التطور الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، و كذلك بالقطاع الإنتاجي الذي ستختاره الشركة متعددة الجنسيات. بالنسبة للدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الالكترونية يرتبط بقوة مع نوعية البنية التحتية و تكاليف اليد العاملة، أما بالنسبة للدول المتطورة فيرتبط إلى حد بعيد بحجم السوق و التهيئة الصناعية و هذا يذل على أن نوعية البنية التحتية لا تعتبر كمعيق للاستثمار الأجنبي

¹Hymer S, La grande corporation multinationale, Revue économique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.

²Caves R E, Causes of direct investment: foreign firm's shares in Canadian and united Kingdom manufacturing industries, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3, Augst 1974, Page 279.

³Paradigme OLI: O « Ownership », L « Localisation », I«Internalisation ».

⁴Root F, Ahmed A, Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, 1979, pages 751-767.

⁵Wheeler D, Mody A, International investment location decisions: the case of US firms, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992, pages 57-76.

المباشر في الدول المتقدمة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات ستموقع فيها مستفيدة بذلك من نوعية أكبر من الخدمات مقارنة بالدول النامية. أما في ما يخص أعمال Axarloglou¹ 2005 و الذي اعتمد على طريقة panel data، فتبين أن جاذبية دولة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط إلى حد بعيد بإنتاجية العمل، وكذلك النفقات الحقيقية المخصصة للتربية العالية و الاستقرار الاجتماعي.

مع اتساع نطاق العولمة، اتجهت النشاطات الاقتصادية إلى التخصص أكثر و التجزؤ على قطاعات السوق العالمية Fragmentation، كذلك نظريات إستراتيجية قطاعات السوق الإنتاجية و التي جاء بها Kierzowski² 2001 كانت من اجل توضيح أكثر لظاهرة تموقع الشركات متعددة الجنسيات و اختياراتها لمناطق نشاطاتها في العالم و خاصة في الدول النامية. و النظريات تظهر وجود نماذج للاستثمار الأجنبي المباشر من النوع العمودي Vertical و الذي يركز على تدنية تكاليف عوامل الإنتاج. و ما هو معروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان أكثر ضرورة عندما كانت هناك قيود جمركية بين الدول، و حتى تتفادى الشركات متعددة الجنسيات تلك العراقيل الجمركية و تكتسح سوق منطقة معينة تختار التموقع فيها و مزاوله نشاطها على مستواها و هذا ما يعرف بـ Tariff-jumping. لذلك كانت الاقتصاديات المحمية و المنغلقة أكثر جاذبية و استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بتلك الاقتصاديات المفتوحة على العالم، بعبارة أخرى درجة حمائية اقتصاد معين و حجم سوقه الداخلية يعتبران من أهم المحددات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاختيار بينه و بين التصدير. و هنا تخلق علاقة إحلال أو استبدال ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير، و هذا ما يولد نموذج آخر للاستثمار الأجنبي المباشر و الذي هو من النوع الأفقي Horizontal. و كإضافة إلى ما ذكرناه فإن ما يرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي فهي تعرف كذلك باستثمارات شمال - جنوب أي أنها تتوجه من دول الشمال و التي هي في الغالب دول متطورة و متقدمة صناعيا و تكنولوجيا إلى دول الجنوب و التي هي في الغالب دول نامية تتوفر على موارد مادية و بشرية بتكاليف منخفضة، بمعنى آخر هناك تفاوت بين دول مصدر الاستثمار و الدول المضيفة له في ما يخص الموارد الطبيعية (Dunning 1993) إضافة إلى امتلاك عوامل الإنتاج، تكاليف اليد العاملة و مدى تأهيلها، هذه العناصر تبقى من أهم العوامل المحددة و المؤثرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي (Wheeler، 1988؛ Culem، 1984؛ Helpman، 1988؛ Mody 1992).

دون أن ننسى أعمال كل من Hanson، 2003؛ Yeaple، 2001؛ Keene و Feinberg، 2003 فقد بينوا على أساس معطيات الولايات المتحدة الأمريكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي تبقى أكثر تركيزا في بعض القطاعات مثل الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية، و قد ارتكزت هذه الأعمال على مقارنة بعض العوامل المتحركة في الاستثمار كتكلفة اليد العاملة و تكاليف النقل و وفرة عوامل الإنتاج ما بين البلد المضيف و البلد الأصلي للشركة المستثمرة (لقد ارتكزوا في أعمالهم على OLI و أعمال

¹ Axarloglou K, What attracts foreign direct investment inflows in the united states, international trade journal, Vol 19 N°3, 2005, pages 285-308.

² Kierzowski H, A framework for fragmentation in Arndt SW, Oxford university press, 2001.

Dunning (1993). و في الأدبيات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، هناك من يعتمد في تحليله على النوع الأفقي مثل Brainard 1997-1993 ، و هناك من يعتمد على النوع العمودي مثل Hanson ، Mataloni و Slaughter 2001 و كذلك Head و Ries 2004.¹

هناك دراسات قياسية حاولت تحليل و شرح جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر مستعملة على العموم معطيات خاصة بالدول المضيفة (معطيات الاقتصاد الكلي) أو معطيات مرتبطة بالمؤسسات الناشطة في الدول المضيفة (معطيات الاقتصاد الجزئي). كل هذه الدراسات حاولت قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة و تحديد محدداته. و من اجل تحليل العوامل المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر يستعمل اطللون مؤشرا الـ *FDI* كنسبة مئوية من الـ *GDP* و ذلك من اجل تحديد حجم السوق على غرار أعمال Akinkugbe² 2003 ، 2003 Asiedu³ ، Singh ، Jun 1995 ، Hassane ، و Zatla 2001.

Singh و Jun 1995 يميزان ما بين الدول ذات الاستقطاب الضعيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الدول ذات الاستقطاب القوي. أما Akinkugbe 2003 ، Asiedu 2002⁴ ، و Hassane ، و Zatla 2001⁵ يستعملون طريقة *Panel* للمقارنة بين الدول دون أي تمييز.

Bouoiyour 2007⁶ قام بدراسة قياسية تخص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب الأقصى بإقصاء الخوصصة من المتغيرات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما Khadija Elissaoui⁷ 2008 قامت بدراسة قياسية باستعمال طريقة *Panel* من اجل شرح ظاهرة جاذبية المغرب الأقصى للاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال معطيات الاقتصاد الجزئي (دراسة حول 300 ملاحظة تخص الشركات في المغرب الأقصى).

بعد أن تقرر الشركة العالمية الاستثمار خارج حدود بلدها الأصلي تأتي المرحلة الثانية و هي اختيار البلد المضيف للإستثمار، و السؤال و الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، على أساس ماذا سيتم اختيار البلد المضيف؟ بمعنى آخر كيف يمكن شرح و تحليل مدى جاذبية بلد معين للاستثمارات الأجنبية المباشرة. حتى نستطيع شرح توقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما أو منطقة جغرافية معينة، من الصعب أن نجد إطار نظري موحد لكل النتائج التطبيقية. و في الأدبيات الاقتصادية الحديثة نجد أعمال Bloningen 2005 التي تتمحور حول فرضيتين، واحدة تعتمد على نماذج اقتصادية جزئية و التي على أساسها تم شرح قرار شركة عالمية للإنتاج أو

¹ Joshua A,B, Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa), theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest 2006, pages 10-15.

² Akinkugbe,O, Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries, Discussion paper n°2003/02, January 2003.

³ Asiedu, E, Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003, pages 1101-1115.

⁴ Asiedu, E, On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? World developing, 2002, pages 107-119.

⁵ Hassane B & Zatla, N, L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Faculté des sciences économiques d'Oran(Algérie), Marseille(France), 29 et 30 Mars 2001.

⁶ Bouoiyour, J, The determining factors of Foreign direct investment in Morocco, Saving and development, Issue 1, 2007, pages 91-115.

⁷ El issaoui, K, Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008, pages 1-18.

النشاط في بلد أجنبي أي في الخارج. أما الفرضية الثانية فتعتمد على نماذج اقتصادية كلية و التي من خلال أهم العوامل المساعدة على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أكدت هذه الدراسة على مدى سعر الصرف على الخصوص و الاقتطاعات الجبائية إضافة إلى القوانين و التشريعات المرتبطة بالتعاملات التجارية يبقى أمر قياس مدى جاذبية بلد معين لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يطرح عدة مشكلات و تعقيدات مرتبطة أساسا بوجود عدة متغيرات تتحكم في درجة الجاذبية، و قد أظهرت هذه الصعوبة الدراسات التطبيقية و النظرية التي اهتمت بهذا الموضوع، و قد ذكرت الأدبيات الاقتصادية أعمال Loewendahl و 2001Ertugal حيث أحضت هذه الدراسة أكثر من 20 محدد للاستثمار الأجنبي المباشر تم ترتيبها على أساس اعتبارات اقتصادية و قانونية مؤسسية و سياسية. نجد كذلك أعمال 2001Lim Srinivasan و 2002Basu حيث أكدت هذه الدراسات على مدى أهمية العامل المحدد التقليدي و المحدد الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ألا و هو حجم السوق إضافة إلى تكاليف اليد العاملة و الأجور.

2- محددات الـ *fdi* من ناحية السياسة المالية:

ما هي العوامل المالية و غير المالية التي لها الأثر الواضح على زيادة جذب الـ *fdi* إلى بلد ما ؟ هناك عدد معتبر من الدراسات النظرية و النماذج القياسية التي أوضحت نتائجها وجود عدد لا يستهان به من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر في درجة الاستقطاب و الجاذبية، سواء كان ذلك على مستوى الدول المتطورة أو الدول النامية. و على أساس ذلك سنحاول شرح المتغيرات التي لها علاقة بدراستنا و التي ستركز على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة المالية (السياسة المالية) و التي ستكون محور الدراسة التحليلية و القياسية.

3-1 حجم السوق *Market size* :

و هو متغير في غاية الأهمية و هو يحدد على أساس الـ *Gdp* (الناتج الإجمالي المحلي) لكل بلد، و يعتبر من أهم المحددات و المتغيرات المستقلة التي تؤثر على زيادة درجة استقطاب الـ *fdi* إلى بلد معين، وقد تم اعتماد هذا المتغير في مختلف الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بهذا الموضوع، و قد أبرزته بأنه أهم محددات الـ *fdi* و الذي يؤثر بصورة واضحة على اتخاذ قرار الاستثمار من طرف المؤسسات متعددة الجنسيات، و في هذا الصدد يمكن ذكر دراسة Tsai² 1994 و دراسة Aristotelous و Fountas³ 1996 ، Dees⁴ 1998، Kuemmerle⁵ 1999، Love و Lage-Hidalgo⁶ 2000، Gonzalez- Vigil⁷ 2001، Akcay 2001، إضافة إلى دراسات أخرى لا يتسع المجال إلى ذكرها كلها.

¹ Blonigen, B, A Review of the empirical literature on FDI determinants, Atlantic Economic Journal, 2005, page 33.

² Tsai, P, Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth, Journal of economic development, 1994, pages 137-163.

³ Aristotelous, K, & Fountas, S, AN empirical analysis of inward foreign direct investment flows in the EU with emphasis on the market enlargement hypothesis, Journal of common market studies, 1996, pages 571-583.

⁴ Dess, S, Foreign direct investment in China : Determinants and effects, Economics of planning, 1998, pages 175-185.

⁵ Kuemmerle, W, The drivers of foreign direct investment into research and development: An empirical investigation, Journal of international business studies, 1999, pages 1-24.

⁶ Love, J.H, & Lage-Hidalgo, F, Analysing the determinants of US direct investment in Mexico, Applied economics, 2000, pages 1259-1267.

⁷ Gonzalez- Vigil, F, Trade policy and investment location: The effects of Peru's investment tariff structure in 1990's, Integration and trade, 2001, pages 29-69.

Jun و Singh¹ 1995 لاحظا أن حجم السوق هو متغير غير مؤثر بدرجة كبيرة في حالة البلدان التي تتميز بتدفقات واردة من الـ fdi ضعيفة، كما أن Akhtar 2001 أظهر أن نمو حجم السوق لم يكن متغيراً أو محدداً مؤثراً على زيادة استقطاب الـ fdi، إلا أن الكثير من الدراسات اثبتت كما ذكرنا أن نمو حجم السوق متغير ذو الوزن الكبير في زيادة الجاذبية على غرار أعمال كل من Bardesi، Davies و Ozawa 1997، Mold 2001 و قد أكدوا كل من Dupuch و Milan 2003 من خلال دراستهما على أن حجم السوق متغير في غاية الأهمية في زيادة جاذبية منطقة معينة لتدفقات الـ fdi. إن النمو الاقتصادي و هيكل السوق وجهان لعملة واحدة يؤثران على قرار الشركات الأجنبية لاستثمار في منطقة معينة (De Mello 1997).

2-3 الإنفاق العام G:

إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصادات الأوروبية خلال السنوات الأخيرة أعاد طرح إشكالية تدخل الدولة في الاقتصاد، فبعد النمو المتزايد لتدخل الدولة خلال الثلاثينيات المجيدة (1945-1973)، أصبح مستوى تدخل الدولة يشكل واحداً من بين اهتمامات الاقتصاديين، خاصة فيما يتعلق بمدى تأثير تدخل الدولة في النمو الاقتصادي. وهذا ما أدى إلى ظهور الحديث عن المستوى الأمثل للإنفاق العام الذي يحقق أعلى مستوى للنمو. لكن قبل تحديد المستوى الأمثل للإنفاق العام لابد من دراسة أثر الإنفاق العام (كمحدد لمستوى تدخل الدولة) على الإنتاج الكلي أو النمو الاقتصادي، وذلك بتحديد مجالي الأثر الإيجابي والأثر السلبي كي نتحدد بعد ذلك القيمة المثلى التي تحقق أعلى مستوى للنمو، وهذا ما يتجسد في نموذج Barro 1990 و منحني 1995 Armey. هناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سببية ما بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاخمة الذي يقضي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا ما له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وبين هذا وذاك، قامت بعض الدراسات الأخرى بتحديد حجم أمثل للإنفاق العام يضمن أقصى حد للنمو.

لقد تعرضت مختلف النقاشات المتعلقة إلى مسألة آثار الإنفاق العام على الإنتاج الكلي، حيث نجد أن التحليل الاقتصادي يسمح بعرض موقفين متعارضين: فحسب نظرية الموافقة الريكاردية (ricardienne Equivalence) التي أعاد طرحه Barro 1974² فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي نظراً لوجود ظاهرة المزاخمة للإنفاق الخاص. من جهة أخرى يرى الكيتريون أن الإنفاق العام هو الوسيلة المفضلة لتثبيت الإنتاج عند مستواه الأمثل. و بعيداً عن نقاشات المدارس الاقتصادية، قامت عدة أبحاث تجريبية بدراسة أثر الإنفاق على الإنتاج، حيث بين كل من Aschauer 1989³ و Mannelle 1992⁴ الدور الإيجابي لنفقات الاستثمار، حيث كانت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال العام 0,39 و 0,34 على التوالي، وبرر الكاتبان انخفاض الإنتاجية بالولايات المتحدة الأمريكية USA في سنوات السبعينات إلى انخفاض الاستثمار

¹ Barro, R.J, Are government bonds net wealth, Journal of political economy, Vol.82, N°6, 1974, pages 1095-1117.

² Aschauer, D.A, Fiscal policy and aggregate demand, American economic review, Vol.75, N°1, 1985, pages 117-127.

³ Mannell, A.H, Infrastructure investment and economic growth, Journal of economic perspective, Vol.6, N°4 1992, pages 189-198.

العام، وهذا ما اقتضى ضرورة إدخال رأسمال العام في صياغة دوال الإنتاج حسب Holtz. 1988¹. ومع ظهور نظرية النمو الداخلي (Croissance endogène)، ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأس المال، حيث أدى ارتفاع الإنتاجية إلى تغيير في خطة إنتاج الأعوان الخاصة التي أصبحت تنتج أكثر، وبالتالي أصبح هذا النوع من الإنفاق كضرورة لاستمرارية الأسواق و في الدفاع عن حقوق الملكية، وفي نفس الوقت وسيلة هامة لتطوير البنية التحتية القاعدية. من جهة أخرى أدت نفقات الاستثمار الموجهة لرأس المال البشري إلى رفع فعالية عنصر العمل، مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص. لحد الآن لازلنا نعتبر الإنفاق العام كمتغير آلي للوصول إلى النمو التالي، لكن من خلال تصفح الدراسات الاقتصادية تظهر رؤية أخرى تتعلق باعتبار مستوى الإنفاق العام و تدخل الدولة كمتغير داخلي، أين يتسبب النمو الاقتصادي في ارتفاع الإنفاق العام وهو بالتالي مضمون قانون Wagner. عدة دراسات قامت بتجريب هذه الرؤية باستخدام اختبار السببية لـ Granger كأمثا Ghali. 1998² و Loizides و Vamvoukas. 2005³ التي بينت التفاعلات الديناميكية ما بين حجم الإنفاق العام ونمو الاقتصاد باستخدام تقنية التكامل المتزامن، وخلصت إلى وجود علاقة سببية ما بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

من جهة أخرى إن ارتفاع حجم الإنفاق عن مستوى معين قد يؤدي إلى آثار سلبية عن النمو وهذا ما نلمسه في بعض الخطابات السياسية. هذه الأطروحة كانت محل دراسة قام بها Avila. و Strauch. 2003⁴ حيث بينا أن الإفراط في الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي واستخدمنا في تقدير التكامل المتزامن طريقة (Fully modified) FM (stationnaire)، وحجم الدولة هو متغير بمقدور وحدية (racine Unitaire) فإنه يجب دراسة العلاقة ما بين الإنتاج الكلي وحجم الدولة باستخدام طرق قياسية غير مستقرة⁵.

إن معظم الدراسات السابقة الذكر أثبتت وجود علاقة سببية ما بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاخمة الذي يقضي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا ما له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وقد حاول Llau و Renversez. 1988⁶ نمذجة هذا الأثر مع تحديد كميته من خلال النماذج العملية، وهذا بالاستعانة بعدة دراسات تجريبية تناولت هذا الموضوع. إن هذه الاعتبارات السابقة كانت محل اهتمام كل من Barro 1990 و Armev 1995 في صياغة الحجم التالي للدولة. و على أساس كل ما ذكرناه فإن الإنفاق

¹ Holtz, E.D, Private output, government capital, and the infrastructure crisis, Working paper N° 394, Columbia department of economics 1988.

² Ghali, K.H, Government size and economic growth: Evidence from multivariate cointegration analysis, Applied economics, Vol.31, 1998, pages 975-987.

³ Loizides, J., Vamvonkas, G, Government expenditure and economic growth: Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economics .Vol.8 N°.1, 2005, pages 125-152.

⁴ Avila, D.R., Strauch, R, Public finances and Long Term growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis, Working Paper N°0: 246, European central bank, Frankfurt, 2003.

⁵ Andrade, J. S., Duarte, M. A. S., et Berthomieu, C, le Rôle de la consommation publique dans la croissance: lecas des pays de union européenne, Etude de GEME N°5, Université de Coimbra, Portugal 2005, Page 15.

⁶ Llau, P., et Renversez, F, Stratégies de financement des solde budgétaire, Economica, Paris.1988, Page 303.

العام من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية المعتمدة في البلد المضيف. لأن الإنفاق العام يساهم بدرجة كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي و الذي بدوره يساهم في زيادة حجم السوق (Size of market).

3-3 الضرائب و التحفيزات الجبائية Tax :

من أهم أدوات السياسة المالية نجد الأدوات الجبائية، فالضرائب يمكن أن تكون محفزا كما يمكن أن تكون معرقلا، و من تم فمعدل الضريبة يلعب دورا هاما و حاسما في جاذبية دولة معينة لتدفقات الـ fdi . و هناك عدد مهم من الدراسات التي اثبتت فعالية هذه الأداة في هذا المجال، و اعتبرتها من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على رأسها دراسة Hartman¹ 1984، Hines² 1994 و Hines³ 1996، Akcay⁴ 2001. فالمؤسسات الأجنبية تهتم بتعظيم أرباحها و تعمل على التقليل من مصاريفها إلى أقصى حد ممكن، و من تم فهي تحاول أن تستثمر في المناطق التي تتميز بمعدلات ضريبية منخفضة (جنات ضريبية) خاصة تلك المتعلقة بالأرباح (Boskin و Gale 1986). و قد دراسة كل من Morisset و Pirnia 1999 مدى فعالية التحفيزات الجبائية على زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إلا أنه في دراسة Hubert و Pain 2002 ظهرت التحفيزات الجبائية و المبنية على أساس تعاون جبائي أوروبي بوزن أقل و أثر متواضع على زيادة تدفقات الـ fdi نحو المنطقة مقارنة مع بعض المحددات الأخرى مثل نوعية البنية التحتية.

3-4 رصيد الميزانية العامة S :

إن السياسة المالية لدولة ما غالبا ما تظهر ملامحها ميزانيتها العامة، و من خلال رصيد الميزانية العامة يمكن أن نلاحظ توجه سياسة الدولة المالية هل هي سياسة انفاقية توسعية، أم هي سياسة تقشفية انكماشية؟ و هل هناك عقلنة و ترشيد للإنفاق العام أم لا ؟ (Schoeman 2000). فكلما كان العجز مستفحلا و هيكلها كلما أثر ذلك على توازنات الميزانية للدولة من ناحية الإنفاق و الإيرادات و الذي سينعكس لا محالة على التوازنات الاقتصادية الكلية للبلاد، فاستفحال العجز من الممكن أن يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية Debt لتغطيته، أو إلى أكثر من ذلك الرفع من معدلات الضرائب، و هذان العاملان من شأنهما أن يؤثر سلبا على قرار الاستثمار لشركة أجنبية و بشكل واضح، كما يمكن أن يكونا عاملان منفردا للشركات الأجنبية المتواجدة في البلاد.

3- العلاقة ما بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر

¹ Hartman, D, Tax policy and foreign direct investment in the united states, National tax journal (December), 1984, pages 475-487.

² Rice, E, & Hines, J.R, Fiscal paradise: foreign tax havens and American business, Quarterly journal of economics, 1994, pages 149-182.

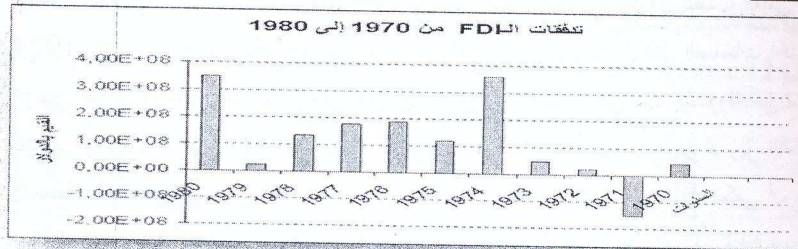
³ Hines, J.R, Altered states: Taxes and the location of foreign direct investment in America, American economic review, 1996, pages 1076-1094.

⁴ Akcay, S, Is corruption an obstacle for foreign investors in developing countries? A cross-country evidence, Yapi kredi economic review, 2001, pages 27-34.

1-4 مرحلة الاقتصاد المخطط:

حاز في هذه المرحلة معدل الاستثمار أهمية قصوى و الذي كان ما بين 40 % و 50 % و في ظل طول فترة الاسترجاع أدى ذلك إلى تحقيق عجز مالي، إضافة إلى إهمال النتائج التي تسبب فيها عملية الاستثمار سواء المباشرة كالنمو الاقتصادي و زيادة الصادرات أو غير مباشرة و المرتبطة بخلق الانسجام و التكامل بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني. كما لعب البنك المركزي الجزائري دورا اقل ما يمكن وصفه بالشكلي، مما ساهم في ارتفاع حجم الكتلة النقدية و العرض النقدي مقارنة بالتدفقات الحقيقية من السلع و الخدمات، مما تسبب عنه حدوث اختلالات واضحة على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي نتيجة ارتفاع التضخم و تدهور القدرة الشرائية للفرد الجزائري. كما أن معدل تغطية صادرات القطاعات خارج المحروقات لواردات نفس القطاعات لم يتعدى الـ 5 % و إن دل على شيء فإنما يدل على فشل السياسة الاقتصادية المنتهجة و التي عجزت إلى حد كبير على إشراك قطاعي الفلاحة و الصناعة بصورة فعالة في مسيرة التنمية الوطنية، و ذلك كان بسبب ضعف كفاءة اليد العاملة و قلة التحكم في التكنولوجيا و تباطؤ وثيرة الإنتاج و طول فترة انجاز المشاريع البحر عنها تحمل الدولة أعباء مالية إضافية و متزايدة.¹ و من تم هذه الوضعية الاقتصادية تمخض عنها ضعف كبير في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي للدول النامية كنتيجة لاعتماد هذه الدول على القروض و الإعانات كبداية، زيادة إلى القرارات النابعة من الاختيارات السياسية و التوجهات الإيديولوجية لعبا الدور الحاسم في تحديد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر. و أكثر من ذلك ففي سنة 1971 تم تسجيل سلب في قيمة التدفقات بسبب تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة عمليات التأميم، و بعد هذه السنة فتحت الجزائر قطاع المحروقات لوحده في مجالات الاستغلال و التكرير و الإنتاج أمام الرأس المال الأجنبي على شكل مشاريع مشتركة تمتلك الجزائر منها نسبة 51 % . و من تم لم يكن للسياسة المالية المنتهجة في هذه الفترة أي دور في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و لعل الشكل رقم 1 يوضح ذلك جيدا، من خلال ضعف التدفقات الواردة إلى الجزائر.

الشكل رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 1970 إلى 1980



المصدر: من خلال معلومات إحصائية مجمعة من

<http://www.unctad.org/fdistatistics>

¹ Benbitour A, Benbitour A, L'Algérie au troisième millénaire, Edition Marinour, Alger, 1998, page 62.

حيث بقيت التدفقات من الـ *fdi* بين الارتفاع والانخفاض، و من الأكيد أن ما يميزها هي أنها تدفقات ضعيفة إذا ما قورنت بمصادر التمويل الدولية الأخرى، فقد قدرت قيمتها التراكمية لهذه الفترة تقريبا 1663 مليار دولار و بمقارنتها مع المديونية الخارجية لعام 1980 و التي وصلت إلى قيمة 17 مليار دولار فإنها لا تمثل سوى نسبة 9,8 % . و حتى في قطاع المحروقات فقد تم تقييد نشاط الشركات الأجنبية بالعديد من المقاييس و الشروط مما يدل على أنه لو لا الحاجة الضرورية لتكنولوجيا البحث و التنقيب و الاستغلال لما سمحت الجزائر بمشاركة الأجانب في هذا القطاع خلال هذه الفترة.

لقد تزامنت بداية الثمانينات مع تواصل ارتفاع أسعار البترول، و كان الهدف من الإصلاحات التي اعتمدها الجزائر الوصول إلى تحقيق هدفين: الأول يتمثل في تصحيح هفوات السياسة الاقتصادية لمرحلة السبعينات من خلال تصفية كل الاختلالات الناتجة عن ذلك، فقد وفرت الجزائر لتحقيق تلك الغاية مخططين خماسيين، بلغت قيمة الأول 500 مليار دج خلال الفترة 1980 إلى 1984 و بلغت قيمة الثاني 828 مليار دج للفترة 1985 إلى 1989، و لقد كان هدف المخططين تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الإنتاجية و الخدمائية، و بالتالي كان التحول التدريجي للتخلي عن سياسة النمو غير المتوازن التي اعتمدت خلال السبعينات.¹ ففي ما يخص الاستثمارات فقد انخفضت حصة الصناعة من إجمالي الاستثمارات من 56% إلى 24% بين سنتي 1980 و 1984، في حين ارتفعت استثمارات البنية التحتية من 30% إلى 55% خلال نفس الفترة، و بقيت حصة الزراعة ما بين 3% و 4% ، كما انتقلت ميزانية الدولة من وضعية فائض في سنة 1980 إلى وضعية عجز في نهاية سنة 1984، و ذلك من جراء ارتفاع نفقات التجهيز، أما الميزان التجاري فقد استمر في تسجيل الفائض حتى سنة 1985، و بالرغم من انخفاض المديونية الخارجية إلى 41,1 مليار دولار سنة 1984 فإن نسبة خدمة المديونية كنسبة من الصادرات ارتفعت إلى 37%.²

زيادة على كل ذلك هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الإنتاج الجزائري، نتيجة ارتفاع مساهمته في الصادرات الإجمالية بنسبة 98% مما يعني تركيز السياسة الاقتصادية عليه كعامل أساسي لتحقيق النمو، و نتيجة لعدم التحكم في أسعار البترول و انخفاض تغطية منظمة الدول المصدرة للبترول للطلب العالمي من الثلاثين في سنة 1974 إلى الثلث في سنة 1984 فقد لعب هذا القطاع دورا رئيسيا في نقل الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد الوطني. أما في ما يخص السياسة النقدية فقد كانت الخزينة العمومية هي الهيئة المسؤولة عن تسيير شؤون النقد، فالبنك المركزي الجزائري كان مجرد هيئة مسؤولة عن الإصدار النقدي الضروري لتمويل الاستثمارات العمومية المخططة، أما البنوك الجزائرية فقد كانت مجرد أداة لتمويل المؤسسات العمومية، إذ يكفي أن يعتمد أي مشروع استثماري من طرف الدولة ليحصل على التمويل اللازم من البنوك دون النظر إلى القدرة المالية و شروط التسديد و مخاطر القروض و غيرها. و أما مواطن الضعف البارزة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري حتى منتصف الثمانينات و التي تزامنت مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني ، واجهت الجزائر صعوبات و تعقيدات كبيرة بسبب انخفاض

صالح تومي، عيسى شقيب، محاربة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970 - 2002)، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، الجزائر، 2005، ص 15.

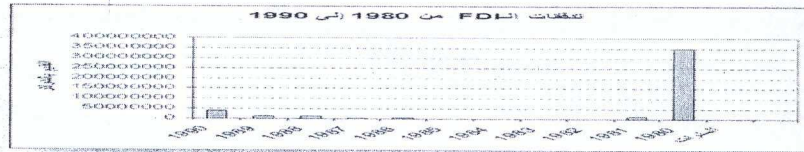
² Benbitour A, Op, cit, pages 68- 71.

أسعار البترول و الذي ضرب قويا عمق الاقتصاد الجزائري لارتباط هذا الأخير بإيرادات المحروقات و الربيع النفطي، فقد أدى التراجع الحاد في أسعار البترول في الأسواق العالمية من 27 دولار للبرميل إلى 14 دولار للبرميل ما بين سنتي 1985 و 1986 انهيار عوائد الجزائر من المحروقات، كما ساهم تدهور قيمة الدولار خلال هذه الفترة في تراجع الإيرادات الجزائرية و ارتفاع حدة المديونية الخارجية، هذا الوضع المتردي أفرز مشاكل اقتصادية حقيقية من بينها انخفاض فرص العمل المستحدثة من 194000 في سنة 1986 إلى 62000 في سنة 1988، و بالتالي استفحلت البطالة و زاد عبؤها حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 650000 في سنة 1986 إلى 1,8 مليون سنة 1989. كما تراجعت نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة مما زاد من حدة التأزم الاجتماعي.¹

كما انخفض معدل النمو الاقتصادي من 5,2 % في سنة 1985 إلى -2,9 % سنة 1989، و ارتفعت المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الجزائر و حدثت من مصداقية الاقتصاد الجزائري في أسواق المال العالمية حيث بلغت قيمتها 25,3 مليار دولار سنة 1989 مما انعكس في ارتفاع مؤشر خدمة المديونية كنسبة من الصادرات إلى 75,25 % لنفس السنة.²

ثم كانت محاولة اعتماد اللامركزية في تسيير الاقتصاد الوطني، و بالتالي محاولة التقرب من النهج الرأسمالي و العمل على إشراك القطاع الخاص الوطني و الأجنبي، فقد عرفت الثمانينات صدور قانون³ 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 و الذي عمل على تحقيق تكامل بين القطاعين العمومي و الخاص الوطني منه و الأجنبي من خلال إعطاء هذا الأخير مساحة و حرية أكبر للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي. إضافة إلى قانون⁴ 13/86 و الذي جاء متمما للقانون السابق و قد نص على السماح بتحويل الأرباح و ضمان التعويض في حالة التأميم، و التحويل الجزئي لأجور العمال. لكن عمليا تواصل التحفظ الجزائري خلال هذه الفترة على كل أشكال التدخلات الأجنبية من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و أمام عدم نجاح البرامج التنموية المسطرة من طرف الجزائر في هذه الفترة و فشلها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد مع البقاء السيطرة الواضحة للدولة على مختلف القطاعات الاقتصادية انعكس ذلك سلبا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك يظهر واضحا من خلال القيم الهزيلة التي عرفتها هذه الفترة و الشكل التالي يعكس ذلك جيدا.

الشكل رقم 2 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1980-1990)



¹ Mutin G, Evolution économique de l'Algérie depuis l'indépendance, Gremmo, Lyon 1988, page 12.

² Office National des Statistiques ONS, Statistiques sur l'économie Algérienne 1970-2002.

³ رقم 13/82، موزج في 9 ذي القعدة عام 1402، الموافق لـ 28 أوت 1982، متعلق بتأسيس الشركات المحلطة الاقتصاد و سيرها.

⁴ الأمر 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 يعدل و ينم الأمر رقم 13/82 المتعلق بتأسيس الشركات المحلطة الاقتصاد و سيرها. الجريدة الرسمية، العدد 35، الموافق لـ 27 أوت 1986.

المصدر: من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

و كنتيجة لضعف النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة و تدهور القدرة الشرائية إلى حد بعيد، إضافة إلى استفحال المديونية الخارجية و انهيار النظام الاشتراكي و زيادة انتشار العولمة كان من اللازم على الجزائر أن تحدث إصلاحات عميقة و شاملة، و ذلك بالاستعانة بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية بداية من مارس 1989 في إطار برامج التثبيت و التعديل الهيكلي.

2-4 مرحلة الإصلاحات:

توصي المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) الدول المعنية بتطبيق برامجها الإصلاحية في إطار التحكم في عجز الميزانية من خلال التقليل من الإنفاق العام، و زيادة الإيرادات العامة من خلال تبني إصلاحات جبائية شاملة و كاملة. ففي إطار التحكم و تقليص الإنفاق العام، قامت الجزائر بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب و الأجور بتأجيل الزيادة المرتقبة فيها التي كانت مقدرة بـ 12,5% مع نهاية سنة 1994، كما خفضت عدد التعيينات الجديدة في الوظائف العمومية، كما عملت الجزائر على رفع الدعم على كثير من السلع و الخدمات. أما في ما يرتبط بالإيرادات العامة، فقد تبنت الجزائر برامج إصلاحية للنظام الجبائي، هدفت من خلاله إلى تحديثه و ترشيده، و العمل على تطوير الإدارة الجبائية و محاربة كل أشكال التهرب و الغش الجبائيين، و هذا إتضح جليا مع بداية سنة 1991 حيث تم اعتماد الرسم على القيمة المضافة *TVA* و الضريبة على الدخل الإجمالي *IRG* و الضريبة على أرباح الشركات *IBS*. و لقد جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتوحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات المحلية و الأجنبية، و الذي يسير في إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية التي تتوافق مع ضروريات الدخول في اقتصاد السوق. أما في ما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي فقد هدفت إلى محاربة التهرب الجبائي نتيجة صعوبة مراقبة مداخيل الأفراد لتعدددها، كما عمل الرسم على القيمة المضافة على التخفيف العبء الذي تتحمله المنتجات الوطنية و خاصة تلك الموجهة إلى التصدير، كذلك من أجل توفير الاندماج الجيد للاقتصاد الجزائري في متطلبات اقتصاد السوق.¹

إن الهدف من استعراض كل هذه الإصلاحات الاقتصادية و خاصة على مستوى السياسة المالية المطبقة في تلك الفترة التي عرفتها الجزائر، هو محاولة معرفة مدى تأثيرها و فعاليتها على تحسين الأداء الاقتصادي للجزائر، و كيف سينعكس ذلك على مناخ الأعمال و الاستثمار فيها، نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جذب و استقطاب الشركات المستثمرة الأجنبية. و قد عرفت هذه المرحلة التحسن المتواصل في المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي و المالي في الجزائر، حيث انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري و التي عملت على كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة لتقليص تغطية عجز ميزانية الدولة من خلال الإصدار النقدي و تفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، و قد تحول رصيد ميزانية الدولة من حالة فائض خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1997 بسبب ضغط الإنفاق العام (تخفيض الرواتب و الأجور و تخلي الدولة عن سياسة الدعم) إلى عجز في سنتي 1998 و 1999 كنتيجة لانخفاض

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه 2006/2005، الجزائر، ص 382.

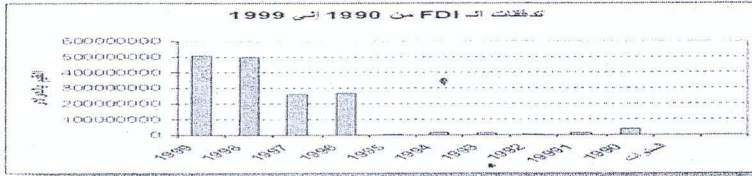
الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار البترول، و بداية من 2000 فقد استمرت ميزانية الدولة في تسجيل فائض و تحققت معدلات نمو حقيقية موجبة و مرتفعة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 1997 ، 2000 ، 2001 كنتيجة لانخفاض أسعار البترول و تسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاع الزراعة. و انخفضت معدلات البطالة بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج الاقتصادي و دعم النمو و الذين هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج المؤسسات الدولية المالية التي أقرضت الجزائر على رأسها صندوق النقد الدولي. و كنتيجة للتسديد المسبق للديون سنة 2006 و هذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة المديونية كنسبة من الصادرات إلى 25,3% فقد انخفضت المديونية الخارجية الجزائرية و أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في سنة 2007 إلى 5,606 مليار دولار أمريكي و 2,49% على التوالي، و من تم بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي عانت منه الجزائر لمدة طويلة، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية لم تعرفها الجزائر في ما سبق. و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر و وضعية من شأنها أن تلعب الدور الكبير في تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار في الجزائر. و هذا يجرنا إلى التساؤل عن تطور حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، هل هناك انعكاس إيجابي على نصيب الجزائر من التدفقات؟ بالرغم من اعتماد الجزائر سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينات من خلال إصدار التشريعات التي توفر الضمانات و المزايا الضرورية، فإن الملاحظ أن جاذبية الجزائر حتى نهاية النصف الأول من التسعينات تميزت بالضعف و لم تعرف فرقا كبيرا مقارنة مع مرحلة التخطيط، و يعود ذلك أساسا إلى مجموعة من العوامل على رأسها عدم تحسن الأداء الاقتصادي و تدهور الوضع السياسي الذي برزت معالمه حلية في مظاهر العنف التي عرفتها الجزائر و تدهور الوضع الأمني في تلك الفترة. أما في ما يخص النصف الثاني من التسعينات و التي تزامنت مع استرجاع الجزائر لتوازناتها المالية و النقدية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فقد عرفت الجزائر زيادة في التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن المتتبع لهذه التدفقات يلاحظ أنها قد كانت في غالبيتها موجهة نحو قطاع المحروقات، حيث عرفت الجزائر دخول عدة شركات منها الأمريكية على غرار Petrofac ressources international، و الأوروبية خاصة منها الفرنسية و الإيطالية و الإسبانية منها Cepsa, Agip, ELF/Totalfina¹. خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 و 1999 فقد كان إجمالي تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1,601 مليار دولار أمريكي بلغت حصة قطاع المحروقات منها قيمة 1,534 مليار دولار²، و من تم يظهر واضحا للعيان القطاعات الاقتصادية الأخرى تعرف محدودية واضحة و أن حصة الأسد تستقطبها المحروقات و هذا يبرره ارتفاع ربحية هذا القطاع عالميا، و بالتالي هذه الزيادة في التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن اعتمادها كمرجع لتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر. و السؤال الذي يطرح نفسه أين هو المشكل و أين يكمن الخلل؟ إن تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري الداخلي و الخارجي لم يكن ليقنع المستثمرين الأجانب من ممارسة أنشطتهم في قطاعات اقتصادية أخرى إضافة إلى قطاع المحروقات، و

¹ CNES, L'investissement en Algérie, Dossier documentaire, Février 2006, page 7.

² L'économiste d'Algérie, Revue hebdomadaire, Alger 3-9 juillet 2001, page 13.

يمكن تفسير ذلك باستمرار عدم الاستقرار السياسي و الاضطراب الأمني التي عرفت تلك الفترة.¹ و على أساس ما ذكرناه فقد كان الوضع الأمني جد مضطرب مما جعل الاستثمار في الجزائر محفوف بمخاطر كبيرة خلال عشرية التسعينيات مقارنة بدول المغرب العربي المجاورة كتونس و المغرب الأقصى التي كانت تتوفر على استقرار أمني جعلهما محطة أغلب الاستثمارات الموجهة إلى هذه المنطقة. و عليه فقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة كما ذكرنا تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر جد محتشمة إذا لم نقول ضعيفة مقارنة ما البلدان المجاورة. و الشكل رقم يظهر ذلك بوضوح.

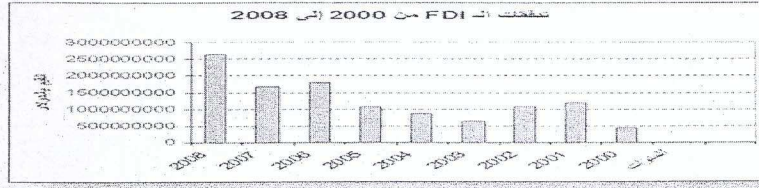
الشكل رقم 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1990-1999)



المصدر: من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

ثم جاءت فترة الإنعاش الاقتصادي (1999-2007) حيث أن عودة ارتفاع أسعار البترول إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87% سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاز سياسة مالية تنموية ذات طابع كيتري تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفت مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005. إلا أن هذه السياسة المالية التوسعية لم تنعكس بشكل كبير على زيادة تدفقات الـ *fdi* إلى الجزائر وهذا ما يظهره الشكل رقم

مرحلة عرفت مخلفات انعكست سلبا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و استقرار الشركات الأجنبية المتراحة آنذاك حيث عرفت تدبير العديد من المشاريع الإنتاجية العامة و الخاصة الوطنية و الأجنبية بفعل الأعمال الإرهابية، و إغلاق العديد من المؤسسات الإنتاجية و توقفها بسبب معاداة اليد العاملة إضافة إلى تهديد الأحياء و استهداف ممتلكاتهم.

الشكل رقم 4: تدفقات الـ *fdi* إلى الجزائر من 2000 إلى 2008

المصدر: من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

4- الدراسة القياسية:

إن النمذجة الاقتصادية الكلاسيكية تتكون من عدة معادلات هيكلية، و قد عرفت عدة انتقادات 1969 Granger و 1980 Sim للاختلالات التي تضمنها محتواها و الذي عجز على تفسير محيط اقتصادي جد متقلب. إن نماذج الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto Regressive) هي عبارة عن تعميم لنماذج (AR) (Auto Regressive) عند حالات متغيرة بكثرة، حيث استطاعت أن تهيئ إحصائيا على معظم الانتقادات التي وجهت إلى النماذج الكلاسيكية.

1-5 شرح نموذج VAR¹:

في نموذج VAR تغير متغيرين y_{1t} و y_{2t} كل من هذه المتغيرات هي دالة لقيمتها الخاصة الماضية و كذلك لقيم المتغيرات الأخرى. و على سبيل المثال نموذج VAR بدرجة $p=4$ يمكن كتابته على الصيغة الرياضية التالية:

$$y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^4 b_{1i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 c_{1i} y_{2t-i} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2 + \sum_{i=1}^4 b_{2i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 c_{2i} y_{2t-i} - d_2 y_{1t} + \varepsilon_{2t}$$

إن المتغيرات y_{1t} و y_{2t} تعتبر متغيرات مستقرة، التقلبات ε_{1t} و ε_{2t} (التجديدات و الصدمات) يمثلان ضجيج أيضا للتباينات الثابتة $\delta_{\varepsilon_1}^2$ و $\delta_{\varepsilon_2}^2$ وهي غير مرتبطة ذاتيا. إن الشكل الهيكلي لنموذج VAR يمكن كتابته على الشكل المصفوفي التالي:

$$B y_t = A_0 + \sum_{i=1}^4 A_1 y_{t-i} + \varepsilon_t$$

مع:

¹ Boubonnais R, Econométrie (manuel et exercices corrigés), Dunod, Paris 2002, pages 257-262.

$$B = \begin{bmatrix} 1 & d_1 \\ d_2 & 1 \end{bmatrix} \quad y = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix}, \quad A_i = \begin{bmatrix} b_{1i} & c_{1i} \\ b_{2i} & c_{2i} \end{bmatrix}$$

$$\varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

و من ثم فإن الكتابة العامة لنموذج VAR أي لـ k متغير، تكون على الصيغة التالية:

$$y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p y_{t-p} + u_t$$

مع:

$$y_t = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \\ \vdots \\ y_{kt} \end{bmatrix}; A_p = \begin{bmatrix} a_{1p}^1 & \dots & a_{1p}^k \\ \vdots & & \vdots \\ a_{kp}^1 & \dots & a_{kp}^k \end{bmatrix}; A_0 = \begin{bmatrix} a_0^1 \\ a_0^2 \\ \vdots \\ a_0^k \end{bmatrix}; u_t = \begin{bmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \\ \vdots \\ u_{kt} \end{bmatrix}$$

ثم بعد ذلك يتم تحديد عدد التأخرات في النموذج و ذلك من أجل معرفة درجة p للنموذج VAR حيث

تحدد عدد التأخرات على أساس معايير Akaike $AIC(p)$ و Schwarz $SC(p)$.

و يتم حساب قيم كل من $AIC(p)$ و $SC(p)$ على النحو التالي:

$$AIC(p) = Ln[det|\Sigma_\varepsilon|] + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$SC(p) = Ln[det|\Sigma_\varepsilon|] + \frac{2k^2 Ln(n)}{n}$$

مع:

k عدد متغيرات النموذج

n عدد الملاحظات

p عدد التأخرات، يجب أن يكون p الذي يدين قيمة المعاملين AIC و SC .

Σ_ε مصفوفة الـ var و cov و البواقي في النموذج.

2-5 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات:

تعتمد هذه الدراسة القياسية في بيانها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (FMI) و الأونكتاد (UNCTAD) و البنك الدولي (WDI)، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2008). أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من:

Fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Gdp: نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

G : الانفاق العام نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Tax : الجباية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

S : رصيد الميزانية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Debt : المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما هو معروف عند استخدام نماذج VAR يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية (دراسة متغيرات اقتصادية كلية لدولة معينة مثلا)، سنبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال استعمال كل من الاختبار المعزز لديكي-فولر للحدور الوحيدة (ADF)، في هذا الصدد، و بعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Schwarz و Akcaike، أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية 5 %، مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. و قد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول رقم 1 التالي:

الجدول رقم 1: اختبار الاستقرارية مخرجات برنامج eviews

عدد التأخرات	اختبار ADF للفروق الأولى		اختبار ADF		المتغيرات
	القيم الحرجة %5	ADF t_{α}	القيم الحرجة %5	ADF t_{α}	
1	-1,949	-6,081	-1,949	-1,735	Fdi
1	-1,949	-11,245	-1,949	-1,089	Gdp
1	-1,950	-6,071	-1,950	-0,610	G
1	-1,949	-5,143	-1,949	-1,360	Tax
1	-1,949	-3,172	-1,949	-1,104	S
2	-1,949	-2,338	-1,949	-0,883	Debt

و بمقارنة قيم t_{α} الإحصائية مع القيم الحرجة، فإنه يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة و ذلك بدلالة أن القيم المطلقة t_{α} الإحصائية المحسوبة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية.

الجدول رقم 2: اختبار التكامل المتزامن لـ johansen (1995)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	
			Prob.**	
None *	0.848411	175.7299	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.718204	111.5861	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.553951	68.52263	47.85613	0.0002

At most 3 *	0.467139	41.07350	29.79707	0.0017
At most 4 *	0.317579	19.67069	15.49471	0.0111
At most 5 *	0.178351	6.679012	3.841466	0.0098
Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

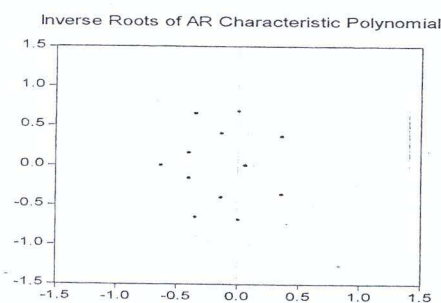
مخرجات برنامج eviews

من الجدول رقم 2 أعلاه يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=6$ عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر fdi متكامل تكاملا متزامنا مع بقية محدداته من ناحية السياسة المالية، مما يدل على وجود علاقة متوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشاهما.

نتقل الآن إلى تحديد عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في النموذج VAR الأول (6 متغيرات)، إذ جاءت

نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول رقم التالي:

الشكل رقم 5:



و من ثم فإن نموذج VAR المحصل عليه من خلال النتائج المستخرجة من برنامج eviews سيكون على

الصيغة التالية:

$$Fdi = 0,16 Gdp - 0,005G - 0,25Tax - 0,019S - 0,61Debt + 0,27$$

$$(-0,836) \quad (- (-0,047) \quad (1,215) \quad 0,257) \quad (-0,178)$$

$$R^2 = 0,53 \quad DW=2,015$$

3-5 الاستجابات الدفعية للـ fdi للصدمات الهيكلية للمتغيرات المحددة:

على هذا النحو، يمكننا النموذج VAR من تحديد صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا، هذا من خلال استخدام تقسيم Cholesky (Cholesky decomposition) أو ما نسميه بعملية التثليث (trigonalisation processus) للتباين (variance). من وجهة نظر اقتصادية، نحن نبحث عن تقدير

أثر صدمة هيكلية في مختلف متغيرات النموذج على المتغير التابع و الذي يمثل هنا الـ fdi و لن يتسنى لنا ذلك إحصائيا إلا بتقييم دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions).. بعد ذلك ستسمح لنا ديناميكية النموذج VAR بالحصول على قيمة الـ fdi في كل لحظة تلي الصدمة الأولية، و نتيجة هذا التحول نكون قد تحصلنا على جميع الاستجابات الديناميكية للـ fdi الناتجة عن أحداث صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة على مستوى كل متغيرات النموذج المستقلة، كما سيسمح لنا تحليل تباين الأخطاء (Variance decomposition) بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للـ fdi.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في مجموعة الأشكال أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق العام G مقدرة بـ 1% سيكون لها أثر معنوي سلبى على الـ fdi على المدى القصير حتى السنة الثانية التي تلي الصدمة (0,2342%)، أما في المدى المتوسط فسيتم تولد تأثير معنوي إيجابي و هذا ابتداء من السنة الثالثة و كحد أقصى السنة الرابعة التي تلي الصدمة (0,1149%) (سرعان ما ينقلب إلى أثر معنوي سلبى و أكثر أهمية مقارنة مع الأثر السلبى على المدى القصير (0,3213%)، تم بعد ذلك يظهر أثر إيجابي إلا أنه ضعيف جداً (0,0051%) إلى غاية السنة السابعة التي تلي الصدمة، أما على المدى الطويل فيكون اثر سلبى إلا أنه كذلك ضعيف (0,0439%) مقارنة مع المدى القصير و المتوسط. ومن ثم فإن الإنفاق العام في الجزائر يبقى أثره متذبذباً ما بين السلب و الإيجاب على تدفقات الـ fdi، إلا أن الأثر الإيجابي يبقى ضعيفاً مقارنة مع الأثر السلبى، و هذا يؤكد على أن الإنفاق العام في الجزائر يبقى دوره محدوداً إذا لم نقل غائباً في زيادة استقطاب الـ fdi.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في مجموعة الأشكال أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الجباية العادية Tax مقدرة بـ 1% سيكون لها أثر معنوي سلبى على المدى القصير يقدر بـ 0,5238% و هو يبقى في غاية الأهمية و التأثير، ثم يليه أثر معنوي إيجابي هام يقدر بـ 1,0482%. أما على المدى المتوسط فهو يتذبذب ما بين السلبى و الإيجابي، أما في ما يخص المدى الطويل هناك تأثير سلبى ابتداء من السنة الثامنة التي تلي الصدمة، إلا أنه يبقى ضعيف نوعاً ما (0,0092%) و هذا يدل على الدور السلبى الذي تمارسه الجباية العادية على الـ fdi و إن كان ضعيفاً و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من الـ fdi إلى الجزائر و العدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبى و هذا بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية و ارتفاع الضغط الجبائي و الذي لا يحفز كثيراً على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للبلدان المجاورة كتونس و المغرب الأقصى على سبيل المثال لا الحصر.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في مجموعة الأشكال أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Gdp (حجم السوق) مقدرة بـ 1% سيكون لها أثر معنوي إيجابي (0,2706%) إلى غاية السنة الثالثة التي تلي الصدمة (أغلبية الشركات الأجنبية

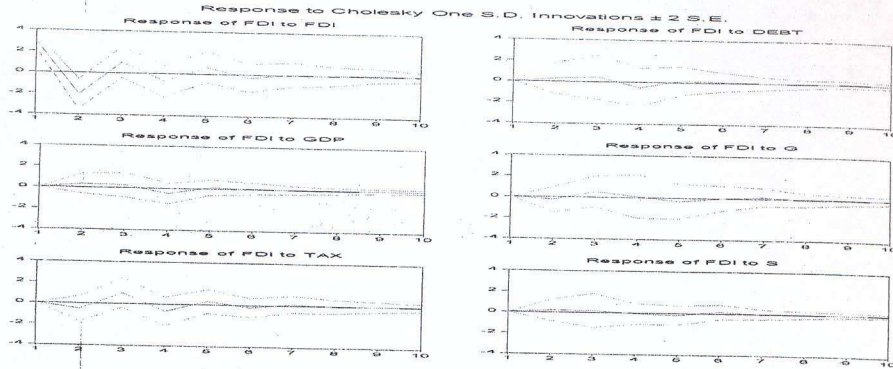
المتواجدة شركات نفطية)، إلا أنه ينخفض ليتحول بعد ذلك إلى أثر سلبي (0,4894 %) و هو أكثر أهمية مقارنة مع الأثر الإيجابي. أما على المدى المتوسط و الطويل فهناك أثر إيجابي إلا أنه ضعيف (0,0839 %)، أما السنة السابعة التي تلي الصدمة فتعرف أثر سلبي (0,0120 %) سرعان ما يتحول إلى أثر إيجابي بداية من السنة الثامنة التي تلي الصدمة إلا أنه ضعيف جدا (0,0012 %). و هذه النتائج تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من قيمتها، و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري و الذي هو اقتصاد ريعي (مداخيل المحروقات من البترول و الغاز)، و هو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري و الذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبنية في مجموعة الأشكال أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في المديونية الخارجية Debt مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر إيجابي لكن غير معنوي (0,2890 %) على المدى القصير، ثم على المدى المتوسط يكون هناك أثر معنوي سلبي هام (0,5202 %) متبوع بأثر معنوي إيجابي بداية من السنة الخامسة التي تلي الصدمة حتى السنة السادسة (0,0677 %). أما على المدى الطويل فيعود الأثر السلبي من جديد لكن غير هام (0,0156 %). و من تم فإن الدين الخارجي و تفاقمه من شأنه أن يؤثر على المصادقية المالية للبلاد، و بالتالي سيلعب دور سلبي منفرد للـ fdi، و على الرغم من انخفاض الدين العام الخارجي الجزائري في السنوات الأخيرة لم يكن له أي تأثير إيجابي معنوي على استقطاب الـ fdi في الجزائر.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبنية في مجموعة الأشكال أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في رصيد الميزانية S مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر معنوي إيجابي (0,1891 %)، أما على المدى المتوسط فهناك أثر معنوي سلبي نهاية السنة الخامسة التي تلي الصدمة (0,1896 %) ليتواصل الأثر السلبي على المدى الطويل إلا أنه أقل حدة (0,0310 %). أما بداية من السنة الثامنة التي تلي الصدمة فهناك أثر معنوي إيجابي لكنه ضعيف جدا (0,0046 %).

و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن السياسة المالية الجزائرية في مجملها لم يكن لها الدور الكبير في الرفع من قيمة التدفقات من الـ fdi حتى في السنوات الأخيرة و التي شهدت الجزائر انفتاحا على العالم و اعتمادها سياسات تحفيزية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مجموعة الأشكال رقم 6: الاستجابات الدفعية



نتقل الآن إلى توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الطرفية للمتغيرات على المتغير التابع، أي تفسير توقع خطأ كل متغير. وحسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء الموضحة في الجدول رقم أدناه، يتضح بأن معظم التقلبات الطرفية لجميع المتغيرات في المدى القصير تساهم بنسبة ضعيفة في تقلبات الـ fdi حيث في مجملها لم تتجاوز 3% باستثناء الجباية العادية Tax التي ساهمت بحوالي 8,62%، كما أن التقلبات على المدى القصير فتتعلق بصددمات في المتغير نفسه أي الـ fdi ونسبة هامة تصل إلى حدها الأقصى 95,56% وهذا يتواصل على المدى المتوسط والطويل بانخفاض ملحوظ ليصل إلى حده الأدنى 79,93%. أما إذا رجعنا إلى باقي المتغيرات الأخرى على المدى المتوسط والطويل فتبقى الأمور على حالها في مجملها، وما هو ملاحظ أن المساهمة الأكبر هي من جانب الجباية العادية (10,88%)، والمساهمة الأقل هي من جانب رصيد الميزانية (0,83) S (%).

الجدول رقم 4 : تحليل التباين الأخطاء

Period	S.E.	FDI	DEBT	GDP	G	TAX	S
1	2.873273	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.626003	95.56836	0.635409	0.948294	0.417474	2.086868	0.343594
3	3.990229	85.73493	1.723110	1.243296	2.165847	8.624287	0.508527
4	4.174276	81.33472	3.127913	2.510718	2.054885	10.46766	0.504101
5	4.260470	80.54137	3.127334	2.497016	2.541543	10.61066	0.682082
6	4.282682	80.23435	3.119988	2.509561	2.515392	10.79457	0.826138
7	4.289416	80.00071	3.112170	2.502480	2.669941	10.88750	0.827199
8	4.290976	79.95691	3.119321	2.508245	2.699401	10.88428	0.831836
9	4.292081	79.95212	3.127779	2.506961	2.708480	10.87914	0.831524
10	4.292812	79.93886	3.122046	2.506646	2.716667	10.88309	0.832688

مخرجات برنامج eviews

16- الخاتمة:

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و التي أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا انه لا يزال إلا أن المناخ يبقى نوعا ما متقلبا، و غير مؤهل تأهيلا كافيا ليس فقط للاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بل حتى لإشراك القطاع الخاص الوطني في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، و هذا يدل على أن هناك معوقات تحول دون تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر و الذي انعكس بالسلب تدفقات الـ *fdi* إلى الجزائر. و كما لاحظنا من خلال نتائج الدراسة القياسية و التحليلية عدم وجود أثر كبير و واضح لأهم متغيرات السياسة المالية على استقطاب الـ *fdi*. و هذا يدفعنا للتساؤل عن ما هي المعوقات التي تقف في وجه زيادة هذه التدفقات؟

إذا كان ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة التسعينات مرده إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني و المالي، فماذا نفسر استمرار هذه الوضعية مع بداية الألفية الثالثة، بالرغم من تجاوز هذه الحالة و استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر و اعتماد الإطار التنظيمي و التشريعي المحفز؟ و تتطلب الإجابة على هذا التساؤل التعرض إلى مختلف المعوقات و في مختلف المجالات، الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التنظيمية و التي كانت حجر عثرة في طريق زيادة تدفقات الـ *fdi* إلى الجزائر.

على الرغم من النجاح النسبي للإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التوازنات المالية و النقدية، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، و زيادة قدرته على التكيف و الانسجام و ذلك بسبب استمرار جمود بيئة النمو الاقتصادي، مما يتطلب خلق بدائل جديدة و إعداد استراتيجيات فعالة لتأهيل الاقتصاد الجزائري حتى يندمج فعليا و بصورة إيجابية في الاقتصاد العالمي على أسس التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة في مختلف المجالات و القطاعات.

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، إن الاعتماد المفرط و المتزايد لسياسات التنمية على موارد الخروقات من بترول و غاز في ظل الاقتصاد المخطط دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى أزمة خانقة، أزمة موارد مالية بداية من سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، و بالرغم من تبني الإصلاحات و التحول الذي عرفته الجزائر في النهج الاقتصادي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق إلا أن هذه الصفة ما زالت الميزة الأساسية للاقتصاد الجزائري. و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على جمود بيئة النمو الاقتصادي الجزائري، فبرغم من أن هناك تحسن في مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن هيكل النمو الاقتصادي لا يزال يطرح الكثير من الانشغالات و التي تبعث على عدم التفاؤل، و نحن نعلم أن أسعار البترول هي رهينة تقلبات الأسواق و المضاربات، و الأدهى و الأمر أن مآلها إلى الزوال. فسعر برمبيل البترول يتحكم في نسبة كبيرة من النمو و يجعله غير مؤكد و تابع إلى عوامل خارجية. إن مساهمة قطاع الخروقات في إجمالي القيمة المضافة تدعمت أكثر بعد تبني الإصلاحات الاقتصادية، لتصل بداية من سنة 2005 إلى أكثر من 50% في حين نجد أن قطاعي الزراعة و الصناعة فكانت مساهمتهما ضعيفة و انخفضت إلى أقل من 15% سنة 2007.

المراجع المعتمدة:

صالح تومي، عيسى شقيب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970 - 2002)، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، الجزائر، 2005.

• رقم 13/82، مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1402، الموافق لـ 28 أوت 1982، متعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و

سيرها.

• الأمر 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 يعدل و يتم الأمر رقم 13/82 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها. الجريدة الرسمية، العدد 35، الموافق لـ 27 أوت 1986.

• درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه 2006/2005، الجزائر.

- Vernon R, International investment and international trade in the product cycle, Quarterly journal of economics, May 1966, Vol 80, Issue 2, page 190.
- Hymer S, La grande corporation multinationale, Revue économique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.
- Caves R E, Causes of direct investment : foreign firm's shares in Canadian and united Kingdom manufacturing industries, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3, August 1974.
- Root F, Ahmed A, Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, 1979, pages 751-767.
- Wheeler D, Mody A, International investment location decisions: the case of US firms, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992, pages 57-76.
- Axaroglou K, What attracts foreign direct investment inflows in the united states, international trade journal, Vol 19 N°3, 2005, pages 285-308.
- Kierzowski H, A framework for fragmentation in Arndt SW, Oxford university press, 2001.
- Akinkugbe, O, Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries, Discussion paper n°2003/02, January 2003.
- Asiedu, E, Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003, pages 1101-1115.
- Asiedu, E, On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? World developing, 2002, pages 107-119.
- Hassane B & Zatla, N, L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Faculté des sciences économiques d'Oran (Algérie), Marseille (France), 29 et 30 Mars 2001.
- Bouoiyour, J, The determining factors of Foreign direct investment in Morocco, Saving and development, Issue 1, 2007, pages 91-115.
- El issaoui, K, Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008, pages 1-18.

- Bloningen, B, A Review of the empirical literature on FDI determinants, Atlantic Economic Journal, 2005.
- Tsai, P, Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth, Journal of economic development, 1994, pages 137-163.
- Aristotelous, K, & Fountas, S, AN empirical analysis of inward foreign direct investment flows in the EU with emphasis on the market enlargement hypothesis, Journal of common market studies, 1996, pages 571-583.
- Dess, S, Foreign direct investment in China : Determinants and effects, Economics of planning, 1998, pages 175-185.
- Kuemmerle, W, The drivers of foreign direct investment into research and development: An empirical investigation, Journal of international business studies, 1999, pages 1-24.
- Love, J.H, & Lage-Hidalgo, F, Analysing the determinants of US direct investment in Mexico, Applied economics, 2000, pages 1259-1267.
- Gonzalez- Vigil, F, Trade policy and investment location: The effects of Peru's investment tariff structure in 1990's, Integration and trade, 2001, pages 29-69.
- Barro, R.J, Are government bonds net wealth, Journal of political economy, Vol.82, N°6, 1974, pages 1095-1117.
- Aschauer, D.A, Fiscal policy and aggregate demand, American economic review, Vol.75, N°1, 1985, pages 117-127.
- Mannell, A.H, Infrastructure investment and economic growth, Journal of economic perspective, Vol.6, N°4 1992, pages 189-198.
- Holtz, E.D, Private output, government capital, and the infrastructure crisis, Working paper N° 394, Colombia department of economics 1988.
- Ghali, K.H, Government size and economic growth: Evidence from multivariate cointegration analysis, Applied economics, Vol.31, 1998, pages 975-987.
- Loizides, J., Vamvonkas, G, Government expenditure and economic growth: Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economics, Vol.8 N°1, 2005, pages 125-152.
- Avila, D.R., Strauch, R, Public finances and Long Term growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis, Working Paper N°: 246, European central bank, Frankfurt, 2003.